

اسم الباحث:
ماجد سعد القرني





مادة/ دراسات نقدية

التكليف التاسع

مشروع مادة قانونية مقترحة لتنظيم المسؤولية المدنية الناشئة عن الأضرار الناتجة عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي.

أولاً: المشكلة القانونية:

شهدت المملكة العربية السعودية توسعاً ملحوظاً في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، كالصحة والتعليم والخدمات المالية والتجارة الإلكترونية ورغم تعدد الأنظمة التي تنظم الجوانب التقنية وحماية البيانات، إلا أنه لا يوجد نص تشريعي صريح يحدد المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تتسبب فيها أنظمة الذكاء الاصطناعي، سواء كانت ناجمة عن خلل تقني أو خطأ في البرمجة أو سوء الاستخدام، مما قد يثير صعوبات عملية عند تحديد المسؤول عن التعويض.

ثانيًا: مشروع المادة القانونية المقترحة:

المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي يلتزم كل من قام بتطوير أو تشغيل أو توظيف نظام ذكاء اصطناعي بتعويض الضرر الذي يصيب الغير نتيجة استخدام ذلك النظام متى ثبتت علاقة السببية بين الضرر والنظام المستخدم إذا اشترك أكثر من شخص في تطوير أو تشغيل أو إدارة النظام، كانوا مسؤولين بالتضامن في مواجهة المضرور، مع احتفاظ كل منهم بحقه في الرجوع على الآخرين بنسبة مساهمة كل منهم في وقوع الضرر لا تنتفي المسؤولية إذا كان الضرر ناشئاً عن اتخاذ النظام قراراً آلياً مستقلاً، متى كان ذلك القرار نتيجة تصميم أو برمجة أو تشغيل أو إهمال في الرقابة أو التحديث يُعفى المسؤول من التعويض إذا أثبت أن الضرر نشأ بسبب قوة قاهرة، أو خطأ المضرور، أو خطأ الغير الذي لا يد له فيه، وذلك وفقاً للقواعد العامة لا يخل تطبيق هذه المادة بأي مسؤولية جزائية أو تأديبية أو نظامية مقررة بموجب الأنظمة الأخرى.

ثالثاً: أسباب تبني النص:

يهدف هذا النص إلى سد فراغ تشريعي يتعلق بتحديد المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، خاصة مع ازدياد الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المؤثرة في الأفراد والمؤسسات كما يحقق النص قدرًا أكبر من اليقين القانوني، ويوضح للمحاكم والأطراف الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية، بما يسهم في حماية حقوق المتضررين وتعزيز الثقة في التقنيات الحديثة، دون أن يعيق الابتكار أو التطور التقني.

رابعاً: مرامي النص:

يسعى النص المقترح إلى تحقيق التوازن بين تشجيع الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي وبين حماية الأفراد من الأضرار التي قد تنشأ عن استخدامها كما يحدد الجهات التي يمكن مساءلتها قانوناً، وينظم حالات الإعفاء من المسؤولية، ويؤكد عدم تعارض المسؤولية المدنية مع غيرها من صور المسؤولية التي قد تقرر لها الأنظمة النافذة.

خامسًا: مدى تغطية النص للمشكلة:

يعالج النص المقترح أهم الجوانب العملية للمشكلة إذ يحدد أساس المسؤولية، والأشخاص المسؤولين عنها، وحالات تعدد المسؤولين، وأسباب الإعفاء مع الإبقاء على تطبيق القواعد العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص، ومن ثم فإنه يوفر إطارًا تشريعيًا متكاملًا يسهم في معالجة المنازعات المستقبلية المرتبطة باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، ويحقق قدرًا مناسبًا من الاستقرار القانوني والعدالة في تعويض المتضررين.